مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤٣٧ (استئناف ١)**
الجمعة، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الساعة ١٨/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد عـون	(مالي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كوتشينسكي
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد أحمد
	تونس	السيد تقية
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد تشن تشو
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/1072)

01-69905 (A)
0169905

استؤنفت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أعتذر للدول الأعضاء على التأخير في استئناف الجلسة. فلقد كان مجلس الأمن منخرطا في مشاورات مكثفة بحيث طال أمد المناقشة. أكرر اعتذاري للدول الأعضاء.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلادي أن يراكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن خلال هذا الشهر. ونحن على ثقة بأن المجلس، تحت قيادتكم القديرة، سيعالج مسائله بشرف كبير وباتجاه تحقيق أهدافه.

وقبل أن أتابع كلامي، اسمحوا لي حقا أن أشكر مجلس الأمن على جعلنا نشعر بالاعتزاز اليوم. وكما تعلمون، السيد الرئيس، نشعر بالقلق دائما لأنه عندما يأتي وزراؤنا إلى مجلس الأمن، فإنهم يتكلمون في وقت متأخر جدا في المناقشة، وأقوالهم لا تضيف شيئا إلى مناقشة المسائل قيد النظر. لكن اليوم، شعر وفد بلادي بسرور كبير لأنكم تمكنتم من إعطاء الكلمة باكرا للوزراء حتى تسهم أقوالهم حقيقة في عملنا. ونحن نقدر ذلك حق التقدير.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مبعث قلق كبير لحكومتي. فلعدة سنوات، ما فتئت جنوب أفريقيا تشارك في الجهود السلمية الرامية إلى حل الصراع في ذلك البلد. حكومتي وفرت المكان المحايد عندما أجرى الرئيس الراحل موبوتو سيسي سيكو مفاوضات بشأن الحكومة الانتقالية مع الرئيس الراحل لوران كابيلا. ونحن نواصل تشجيع شعب الكونغو على حل خلافاته بالوسائل السلمية. وجنوب أفريقيا ستستضيف في العام المقبل الحوار بين الكونغوليين، وكما يدرك المجلس، السيد الرئيس، لا تزال قوات من جنوب أفريقيا تعمل في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن جنوب أفريقيا تقف أمام مجلس الأمن بغرض توضيح بيانات واردة في الإضافة إلى تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي الإضافة الصادرة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وهدفنا هو تصويب الأمور حتى يتسنى لنا بناء الثقة والائتمان، ليس بيننا فحسب، وإنما بين أبناء الشعب الكونغولي، دائما لغرض الإسهام في تحقيق السلام.

ووفد بلدي يدرك حقا جسامة المهمة التي يواجهها فريق الخبراء، والأثر الذي سيخلفه على عملية السلام. ومع ذلك، نشعر أننا مضطرون إلى الإعراب عن قلق حكومة جنوب أفريقيا حيال تأكيد الفريق على أنه لم يتلق التعاون الكامل من جنوب أفريقيا. وهذا الادعاء لا يتفق ببساطة مع الحقائق.

ومثلما يعلم مجلس الأمن، لم يتم الادعاء ولا مرة واحدة أن حكومة جنوب أفريقيا ارتكبت أعمالا خاطئة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، صدر عدد من الادعاءات ضد مواطنين أو كيانات من جنوب أفريقيا يعملون انطلاقا من أراضينا، وقامت وكالات إنفاذ القانون لدينا بالتحقيق في هذه القضايا.

وبهذه الروح، فسحنا المجال في كل مناسبة أمام الفريق للاتصال بممثلين من الحكومة وتلقي كامل التعاون منهم، بمن في ذلك مسؤولون عن إنفاذ القانون، كان آخرها في ١٠ و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت حكومة جنوب أفريقيا تقارير مفصلة في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ردا على أسئلة طرحها

الفريق. وتواصل حكومتي كذلك التحقيق وجمع المعلومات بشأن مواضيع أثارها الفريق في استبيانه الثاني المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وبغية إكمال التحقيق الذي تجريه جنوب أفريقيا، طلبت أيضا معلومات إضافية من الفريق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

فلهذا السبب، يشعر وفد بلادي بالدهشة إزاء الادعاءات التي أطلقها الفريق ومفادها أنه توجد معلومات "موثوق بها" توحي بأن ثمة أشخاصا أو كيانات يستخدمون أراضي جنوب أفريقيا ومرافقها لإجراء أنشطة تجارية غير مشروعة تتعلق بالموارد الطبيعية في الكونغو. وهذه المعلومات لم تذكر ولم يعرض الفريق الدليل عليها خلال اجتماعاته مع السلطات في جنوب أفريقيا.

إن لدى جنوب أفريقيا بالفعل إطارا تشريعيا شاملا يشمل الأنشطة غير المشروعة من هذا القبيل. فبلادي لا تفتقر إلى القوانين، ولكنها تفتقر إلى المعلومات والأدلة التي تتصف بالمصداقية، ومن المنطقي أن تعتمد حكومتي في التحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية ضد من يزعم بارتكابهم المخالفات على حصولها على المعلومات. وفي هذا الصدد، نقدر الحصول من فريق الخبراء على أسماء أفراد و/أو شركات تجارية، فضلا عن أدلة داعمة على أنشطتهم المزعومة - تواريخ، أمكنة، طرق، أطر زمنية، وشركاء في جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك، يود وفد بلادي بكل تواضع أن يوصي ذلك الفريق بأن يكون أكثر استعدادا لتبادل المعلومات المفصلة مع الدول الأعضاء. إن أي بادرة تشير إلى عدم وجود استعداد لدى فريق الخبراء بالتعاون في هذا الصدد تشكل عقبة خطيرة تعوق تنفيذ ولايته. وإلى أن يقوم فريق الخبراء هذا بتزويد جهات إنفاذ القانون في جنوب أفريقيا بمعلومات كافية مؤيدة للادعاءات الموجهة ضد أفراد أو كيانات، فإن قدرتنا الوطنية على إجراء تحقيق كامل وملاحقات قضائية ورصد لمثل هذه الأنشطة، ستظل معطلة، مما يضر بفعالية عمل فريق الخبراء. ونأمل في نفس الوقت ألا يفسر عدم الاستعداد الملاحظ من جانب فريق الخبراء لتقاسم المعلومات ذات الصلة على أنه عدم تعاون، وأتوقف قليلا هنا لأقول إنني دُهشت إزاء ما أشار إليه جميع الوزراء الذين تكلموا هنا عن "عدم الاستعداد الملاحظ".

ويشعر وفد بلادي بقلق أيضا إزاء عدم الاتساق الملاحظ في إشارات فريق الخبراء إلى التجارة القانونية وغير القانونية أو إلى الاستغلال غير المشروع. فقد حدد فريق الخبراء في الفقرة ١٥ (أ) من تقريره الأول (S/2001/357) الأنشطة غير القانونية بأنها "جميع الأنشطة وعمليات الاستخراج والموارد والإنتاج والتجارة والتصدير التي تجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون موافقة الحكومة الشرعية". إلا أن التقرير الحالي أيضا غير متسق في هذا الصدد. وما تفهمه حكومة جنوب أفريقيا هو أن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لم تكن تستهدف أبدا حظر جميع الأنشطة التجارية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك بلدان كثيرة جدا، بعضها من البلدان الممثلة هنا حول هذه الطاولة، تتاجر مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتتولى جنوب أفريقيا رئاسة عملية كمبرلي، التي وضعت مقترحات مفصلة لمخطط دولي لإصدار شهادات الماس الخام بغية كسر الصلة القائمة بين الصراعات المسلحة والتجارة في الماس الخام. ويحدونا أمل وطيد في أن تقدم عملية كمبرلي تقريرا في وقت مبكر من العام الجديد إلى الأمم المتحدة عن الكيفية التي تتأكد بها الدول الأعضاء من أن الماس المستخرج من مناطق الصراع لا يستخدم في إطالة أمد الحروب كالحرب التي نشهدها في الكونغو.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يؤكد لكم أن حكومة جنوب أفريقيا ستواصل تقديم تعاونها الكامل إلى

مجلس الأمن وفريق الخبراء. فليست هناك أية دولة أخرى أكثر إدراكا لمدى أهمية العمل الذي يقوم به فريق الخبراء من أجل التوصل إلى سلام وأمن دائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي هو ممثل كندا. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): لقد أحاطت كندا علما باهتمام كبير بضميمة التقرير المقدم من فريق الخبراء إلى المجلس. وكان من المهم جدا أن يتمكن ذلك الفريق من استكمال عمله الصعب. ونحن نشكره على ذلك.

إن ضميمة التقرير لا تأخذ شيئا من الملاحظات القاسية التي تم التعبير عنها والمقترحات التي قدمت فيما يتعلق بالأطراف الفاعلة التي تعمل بالتعاون مع القوات التي تمارس السيطرة على ما يسمى بمناطق التمرد أو بمساندة منها. بل على العكس من ذلك، فإنها تقدم لنا صورة أكمل وأكثر إثارة للجزع عن مدى الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية الموجودة في كل أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأدت هذه المعلومات الإضافية التي قدمها فريق الخبراء إلى زيادة الإحساس المتعاظم بالفزع الذي تشعر به كندا فيما يتعلق بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذا الاستغلال يغذي حتى اليوم الصراع المدمر المستمر منذ أكثر من ثلاثة أعوام.

وتود كندا أن تكرر التأكيد على الملاحظات التي أبدتها يوم ٣ أيار/مايو، وخصوصا إدانتها لكل الأشخاص والحكومات والمجموعات المسلحة التي تستغل بشكل غير قانوني موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي ساهمت من خلال أنشطتها تلك في إطالة أمد الحرب الدائرة في ذلك البلد. وترى كندا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكفل اتخاذ تدابير تضع نهاية لعمليات نهب الموارد الطبيعية الجارية في الكونغو.

وإذا رفضت الدول الأعضاء والمجموعات المسلحة الأخرى التعاون في هذا السبيل، فيتعين على المجلس أن يطبق تدابير أقوى وأكثر فعالية. وعلاوة على ذلك، نرى أنه من الضروري توخي الحذر الآن أكثر من أي وقت مضى، وأنه لا بد من مطالبة فريق الخبراء بأن يواصل عمله. وقد يكون من المفيد تعديل ولاية الفريق وتمديدها بحيث يصبح بالإمكان التحقق مما إذا كانت عمليات النهب ما زالت مستمرة، وما إذا كانت تتطور وتأخذ اتجاهات جديدة، فضلا عن تحديد الكيفية التي يمكن أن يساهم بها المجتمع الدولي في وضع نهاية لهذا النهب، دون زيادة الأعباء التي يتحملها السكان في احتياجاتهم الاقتصادية والأمنية.

ونحن لدينا اقتناع عميق بأن أي تقدم يحرز بهدف إنهاء الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيشكل خطوة أخرى صوب استعادة السلام في هذا البلد وفي المنطقة ككل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل بلجيكا. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة فضلا عن ليختنشتاين، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

وتتيح لنا الوثيقة المعروضة علينا، وهي ضميمة تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عرضا تفصيليا لحالة خطيرة. ومع ذلك لا بد من قراءتها بعناية ودراستها بدقة، ونرى أنه من الضروري أن يُنظر فيها باهتمام كبير. ونود أن نشكر بحرارة السفير قاسم وفريقه على الجهود الكبيرة التي بذلوها والدقة الشديدة التي توخوها في اضطلاعهم بهذا التحقيق الذي قاموا بإجرائه في ظروف صعبة للغاية.

ويبين لنا التقرير أن ذلك الصراع الذي بدأ سياسيا وله طبيعة أمنية قد تحوّل إلى صراع من أجل الثراء. وللأطراف الضالعة فيه مصلحة في إطالة أمده، حتى أصبح بُعده الاقتصادي قوة مرشدة ثمنها استمرار الحرب. والأهم من كل شيء، أن هذا الوضع الذي يستند إلى نُهج يستخف بشكل خاص بكل القيم قد أصبح وضعا مأساويا للشعب الكونغولي، الذي لا يرى، نتيجة لاتباع ذلك المنطق، أية بارقة للسلام والأمن. وأصبح هذا الاندفاع للربح الجشع هو الذي يحدد إلى حد ما مصير الشعب الكونغولي. وأدت الموارد الطبيعية الموجودة في ذلك البلد إلى تحويل شعبه إلى ضحايا لها بدلا من أن يكونوا المستفيدين منها. خاصة أن الأطراف، بمساعدة المجتمع الدولي، تستخدم الأدوات السياسية في صراع أصبح نوعا ما صراعا اقتصاديا يبدو فيه تغير التحالفات وتفكك الحركات المتمردة يمليه جزئيا دافع الربح. وهناك يكمن أحد العناصر الأساسية لحل الصراع.

والاتحاد الأوروبي يدين هذا النهب للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن يوقف، وهنا تقع المسؤولية الأساسية على عاتق الأطراف نفسها. ويجب على المجتمع الدولي، بدوره، اتخاذ إجراء، لوضع آليات للمراقبة وتدابير ملائمة لإيقاف التهريب. وكانت هناك مبادرات تستحق الثناء، مثل عملية كيمبرلي بشأن دور الماس في إذكاء الصراع، ونرى أنه ينبغي مواصلة هذا المسار. وإننا نرحب بالنتيجة المشجعة التي أسفر عنها الاجتماع المعقود في غابورون، وننتظر بشغف أن تتابعه الجمعية العامة. ولكن لفرادى البلدان أيضا إسهام ينبغي أن تقدمه. والبلدان التي ذُكرت في التقرير على وجه الخصوص يجب أن تدرس بجدية المعلومات التي تضمنتها وأن تتخذ التدابير اللازمة. وبتلك الروح أحاطت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي علما بتلك المعلومات.

ومن الواضح أن إيجاد وسائل لمكافحة هذا الاستغلال ليس أمرا سهلا. وجلسة اليوم خطوة في عملية النظر والتحليل التي يجب أن تتابع؛ وتوصيات فريق الخبراء يمكن أن تعزز تلك العملية. وينبغي تجديد ولاية الفريق بغية المحافظة على الرقابة المفيدة للغاية التي جعلتها أنشطته حتى الآن ممكنة. وفي ذلك السياق، نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن، في تحديده لأي نوع من المتابعة يعتزم أن يقوم به بالنسبة للتقرير، أن يسترشد بأهداف أساسية معينة. أولا، يجب أن تسهم المتابعة في دينامية عملية لوساكا، وبالتالي يجب أن تشكل جزءا من الإطار الشامل للسعي إلى إيجاد حل سياسي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثانيا، يجب أن يكون مصير الشعب الكونغولي محور جميع الشواغل.

ونلاحظ أن الفريق يقترح فرض وقف اختياري بشأن بعض الموارد. ونحن نرى أنه يجب علينا أن نضمن أن الموارد القليلة التي لا تزال حقا في أيدي أبناء الكونغو لن تؤخذ منهم، وأن أي تدابير مقيّدة يجب أن توجه بعناية نحو المسؤولين عن النهب. وهنا أود أن أشير إلى أنه ينبغي أن يكون هدف التدابير هو بالتحديد تمكين أبناء الكونغو من الاستفادة من الموارد الطبيعية لبلدهم.

ويشير التقرير أيضا إلى خطة لإعادة بناء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذلك هو هدف الاتحاد الأوروبي،

الذي لا يزال مستعدا تماما لتعبئة موارد ذات شأن، رهنا بالتقدم الملموس المحرز بشأن مختلف جوانب عملية السلام. ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرز بالفعل في ذلك الصدد؛ ونشجع الأطراف على بذل قصارى جهدها لجعل الاجتماع المخطط عقده في جنوب أفريقيا اجتماعا ناجحا.

وفي ذلك الصدد، يشاطر الاتحاد الأوروبي فريق الخبراء مشاطرة تامة قلقة بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه المعونة الدولية في تمويل استمرار الصراع. وذلك الموضوع يتطلب نهجا مسؤولا من قِبل المانحين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف معا.

وأخيرا، يرى الاتحاد الأوروبي أن التوصية باستعراض جميع اتفاقات الامتيازات والاتفاقات التجارية والعقود ومراجعتها لمعالجة وتصحيح كل المخالفات تمثل تدبيرا يجب متابعته.

إن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية عامل أساسي في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن يكون موضوع اهتمام وثيق وعاجل للغاية من المجتمع الدولي، على أساس استراتيجية شاملة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل أنغولا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانغويرا (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية، سيدي، بالنيابة عن حكومتي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر وأود أيضا أن أهنئ الرئيسة السابقة على الطريقة الدينامية التي أدارت بها إجراءات المجلس خلال ولايتها. وكذلك أود أن أنوه بحضور معالي وزراء خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وزمبابوي، ومستشار رئيس رواندا، ونائب وزير الشؤون الخارجية لجمهورية تنزانيا المتحدة، بين ظهرانينا هنا.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة الثانية المفتوحة بشأن أنشطة فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يرد ملحق له في الوثيقة S/2001/1072. وفي رأينا، أن تلك الوثيقة تشير إلى بعض الأمور التي تهم الوفد الكونغولي بشكل خاص، على الرغم من أن فريق الخبراء يسلم بأن وجود أنغولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية قائم على أساس أسباب استراتيجية وأن أنغولا هي البلد الوحيد الذي لم يتلق تعويضا ذا شأن عن عمله العسكري في ذلك البلد، كما سلم بذلك من قبل نفس الفريق في تقريره الوارد في الوثيقة S/2001/357.

وإن إعادة تأكيد تلك الحقيقة، كما سنحت لنا الفرصة لذكرها في الجلسة العامة الأولى للمجلس بشأن هذا الموضوع، يعكس اعترافا بسياسة حكومة أنغولا، القائمة، في جملة أمور، على مبدأ الدفاع عن سيادتها وعن حدودها الوطنية، وعلى احترام سيادة الدول الأخرى، وعلى سياسة حسن الجوار.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية بلد ذو سيادة ومستقل ومعترف به من قِبل المجتمع الدولي بأسره، ولديها الصلاحية للتوقيع على اتفاقيات مع الدول الأخرى وفقا لقانونها الوطني والقانون الدولي. ولذلك فإن حكومة أنغولا، كمسألة مبدئية، لا يمكن أن تؤيد بعض التوصيات الواردة في إضافة التقرير، وخاصة فيما يتعلق بمسألة مراجعة الامتيازات، والاتفاقات التجارية وغيرها من الاتفاقات الموقعة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول الأخرى، سواء كانت من حلفائها أم لا، لأننا نعتبر أن تلك التوصية تشكل

تدخلا في الشؤون الداخلية لذلك البلد، وأن الصلاحية السيادية لا تقبل المنازعة. والدول المعنية وحدها لديها السلطة لاستعراض تلك الاتفاقات، التي وقعت عليها وفقا للقانون الدولي العام، ولا سيما اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٩، وهي لديها السلطة لاستخدام الآليات للمراجعة الملائمة أو التعديل.

لقد قامت شركة سوناغول، كجزء من استراتيجيتها الإقليمية للأعمال التجارية، بتأسيس شراكات مع نظيراتها في البلدان الأخرى تهدف إلى الإسهام في التنمية الاقتصادية للبلدان المعنية. وتشمل تلك الشراكات سوناغول - الرأس الأخضر، وسوناغول - سان تومي وبرينسيبي، وسوناغول - الكونغو. وهذه شركات ذات رأس مال مختلط أنشئت بموجب اتفاقات وقّعت عليها الحكومتان المعنيتان في كل حالة. وإني أشدد على أهمية الشراكة لاقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما يتفق مع تعليقات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الواردة في الوثيقة المعنونة ''مذكرة الحكومة بشأن تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية'':

> ''بموجب الاتفاقية الاقتصادية التي وقّعت عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا، وتقوم سوناغول باستيراد وتوزيع منتجات النفط، فتضمن بذلك إمدادا منتظما من منتجاتها الاستراتيجية للاقتصاد الكونغولي. وعلاوة على ذلك، تقوم ببناء محطات الخدمة وتنشئ الوظائف''. (S/2001/1156، المرفق (بالفرنسية فقط)، الفقرة ١٦)

إننا مقتنعون بأن حل المشاكل التي تعاني منها جمهورية الكونغو الديمقراطية يكمن دون شك في تنفيذ اتفاق لوساكا والبروتوكولات الإضافية، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي عندما يتم التقيد بها تماما، ستتهيأ الظروف اللازمة للتسوية النهائية للمسائل المتصلة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في الكونغو، التي يتعين أن يضطلع فيها المجتمع الدولي بدور هام.

ختاما، ينبغي أن تؤدي توصيات فريق الخبراء إلى صياغة تدابير ملموسة ترمي إلى وضع حد للاستغلال غير القانوني لتلك الموارد وألا تشبّه البلدان التي ترتبط باتفاقات تم توقيعها طوعا مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالبلدان التي تستغل الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة غير قانونية وبأي طريقة من الطرق دون إذن من ذلك البلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل بوروندي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نتيتوروي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأقول لكم إن بوروندي فخورة بالروح المفعمة بالنشاط والحيوية التي تتسم بها مالي وبمشاركتها في هذه الهيئة ذات المقام الرفيع التي عهد إليها بالمسؤولية عن السلم والأمن الدوليين.

كما نود أن نعرب لسلفكم الآنسة مينيونيت باتريسيا دورانت، سفيرة جامايكا عن إعجابنا بالطريقة الممتازة التي أدارت بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد قامت حكومة بوروندي بقراءة تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

الذي يكمل التقرير الأول للفريق نفسه. ونود أن نشيد بالسفير قاسم وبأعضاء فريقه الآخرين للعمل الممتاز الذي قاموا به. وستواصل حكومة بوروندي تزويدهم بالدعم والتعاون اللازمين لأداء مهمتهم.

وتود بوروندي أن تدلي ببضعة تعليقات على التقرير قيد النظر.

أولا، ترحب حكومة بوروندي بالنتائج التي خلصت إليها إضافة التقرير، التي تبرئ بوروندي تماما من أي شبهة فيما يتعلق بالاستغلال غير القانوني لثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالفعل، فقد ورد في الفقرة ١٠١ من الإضافة بكل وضوح ما يلي:

''لم يعثر الفريق على أدلة تربط مباشرة تواجد البورونديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية باستغلال الموارد.''

وتبين الفقرة نفسها بوضوح لا لبس فيه أن تواجد جيش بوروندي على حدود البحيرة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية

''كان ولا يزال يستخدم لغرض صد هجمات مجموعات المتمردين البورونديين، لا سيما قوات الدفاع عن الديمقراطية الذين يتخذون جنوب كيفو وكابانغا قاعدتين لهم.''

وهكذا فإن الإضافة تؤكد ما سبق أن أكدته حكومة بوروندي باستمرار وما يعلمه بالفعل المراقبون من أصحاب النوايا الحسنة.

أثناء جلسة مجلس الأمن المعقودة بشأن التقرير الأول لفريق الخبراء، شكك وفد بوروندي في وجود مذكرة صندوق النقد الدولي التي ذكرت أن بوروندي ما فتئت تصدر المعادن التي لا تنتجها. ومن حسن الحظ أن الإضافة قد أكدت لتوها شكوكنا إزاء هذه المسألة. ففي الفقرة ١٠٢، يذكر فريق الخبراء أنه ''قام بالاتصال بإدارة الشؤون الأفريقية في صندوق النقد الدولي طالبا إليها تزويده بنسخة من مذكرتها، إلا أن ''الفريق لم يتمكن من الحصول على نسخة منها.''

وعلى الرغم من أن حكومة بوروندي مرتاحة للنتائج التي خلص إليها فريق الخبراء بشأن التهم المتصلة بما يدعى به من تورط بوروندي في الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن وفد بوروندي مع ذلك، يشعر بالقلق إزاء المعلومات الواردة في بعض فقرات الإضافة بشأن المساعدة التي تقدم إلى الجماعات المسلحة التابعة لقوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولقد ذكر فريق الخبراء في الفقرة ٥٨ من التقرير أنه

''تلقى معلومات من مصادر موثوقة تؤكد ما أوردته مصادر مستقلة من أنباء مؤداها أن زمبابوي تدعم المتمردين البورونديين من جماعة الدفاع عن الديمقراطية بتزويدهم بالأسلحة والخبرات. ونمى إلى علم الفريق من مصادر موثوقة عديدة أن قوات زمبابوي الدفاعية تدرب متمردي قوات الدفاع عن الديمقراطية في لوبومباشي، مقر قيادة هذه القوات، وحيث توجد ثروات زمبابوي من النحاس والكوبالت. ومن الدلائل على وجود تنسيق واسع بين تشكيلاتها وتشكيلات المتمردين البورونديين أن قاعدة الفرقة الثانية من جيش تحرير رواندا توجد قرب مقر قيادة قوات الدفاع عن الديمقراطية في جنوب كيفو وأن لديها في لوبومباشي أيضا وجود على مستوى القيادة والتنسيق.''

وورد في الفقرة ١٣٦

"تزود زمبابوي وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المتمردين التابعين لقوات الدفاع عن الديمقراطية بالأسلحة... ويقوم جيش زمبابوي بتدريب الضباط العاملين وغير العاملين أيضا... في لوبومباشي. وفي مقابل ذلك، تحارب قوات الدفاع عن الديمقراطية،وهي تتصرف كمرتزقة، إلى جانب ميليشيات ماي ماي وقوات جيش تحرير رواندا."

وعلاوة على ذلك، يذكر التقرير في الفقرة ١٣٨

"ويتخذ رئيس قوات الدفاع عن الديمقراطية، جان-بوسكو ندايكينغوروكي من لوبومباشي مقرا له. وتتردد إشاعات بأنه يسيطر على مصالح تعدين في منطقة كاتانغا أو يمتلكها، وأنه يستخدم ما يجنيه من أرباح منها لتغطية تكاليف كبار الضباط العاملين في خدمته أو جانب منها."

وتلاحظ حكومة بوروندي أن هذه ليست المرة الأولى التي يذكر فيها تقرير طلبه مجلس الأمن وجود أنشطة لزعزعة استقرار أمن بوروندي، انطلاقا من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانب ائتلاف إقليمي للقوات الهدامة. وفي تقرير شهر آب/أغسطس ١٩٩٨ الذي قدمته لجنة التحقيق الدولية (رواندا) المنشأة بموجب القرار ١٠١٣ (١٩٩٥)، والذي يرد في الوثيقة S/1998/777، خصص أعضاء اللجنة فصلا كاملا لوصف الصلات القائمة بين القوات الرواندية السابقة وجماعة الانترهموي الرواندية وقوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطني في بوروندي.

وقد تدعمت هذه التحقيقات بالوثائق الهامة الواردة في التقرير، التي تشير إلى اتفاقات التعاون المبرمة بين الإرهابيين الروانديين والبورونديين المتهمين بارتكاب مجازر الإبادة الجماعية. كما إن بحوزة شرطة بوروندي معلومات عن التعاون بين متمردي جميلو موكولو التابعين للقوات الديمقراطية المتحالفة من أوغندا وحركتي قوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطني الإرهابية البوروندية.

إن حكومة بوروندي تطلب من مجلس الأمن أن يتابع النتائج التي توصلت إليها البعثات التي أوفدها لتقصي الحقائق، وخاصة في هذا الوقت الذي تُدعى فيه الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور هام متزايد في عملية السلام في بوروندي. وينبغي أن تؤدي تقارير بعثات تقصي الحقائق هذه إلى اتخاذ إجراءات متساوقة.

ويزداد وضوح أن تصلب الجماعتين الإرهابيتين، جبهة الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية، مرتبط بالدعم الذي أصبح من المؤكد الآن أنهما تتلقيان من البلدان المجاورة. ولذا فقد حان الوقت لأن يدين مجلس الأمن والمجتمع الدولي هاتين الجماعتين المسلحتين إدانة مباشرة ويحملاهما مسؤولية الأعمال الإرهابية التي يرتكبانها ضد الأطفال وتلاميذ المدارس والطلبة والنساء والمسنين والمسافرين الأجانب – وممتلكاتهم – وموظفي المساعدات الإنسانية. ويرى أهل بوروندي أن وحشية هؤلاء القتلة لا تختلف، مثلا، عن وحشية الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون أو اتحاد يونيتا في أنغولا – أي الجماعتين اللتين فرض عليهما مجلس الأمن جزاءات بلغت حد شمول البلدان والمنظمات التي تدعمهما. كما أن الجماعات الإرهابية في بوروندي تعمل في إطار تحالف للقوات الإقليمية السلبية التي تستخدم وسائل القتل نفسها وتغذيها الأيديولوجية نفسها وترمي إلى الأهداف ذاتها.

ولذلك فمن المنطقي أن توضع جبهة الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية في قائمة المنظمات

الإرهابية ذاهّا التي تشمل جيش تحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية، وجيش اللورد للمقاومة، في أوغندا – وهي قائمة وضعتها من قبل حكومتا عضوين دائمين في مجلس الأمن هما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

وتطلب حكومة بوروندي من مجلس الأمن ومن المنطقة والميسرين والمجتمع الدولي بأسره تركيز جهودهم على ما يحتل اليوم قمة الأولويات في بوروندي: وهو إقرار وقف لإطلاق النار كامل ودائم. ولا يمكن أن يصبح هذا واقعا إلا لو اتخذت تدابير قاطعة وحازمة ضد جبهة الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية والجماعات المسلحة، التي تمارس أعمال العنف ضد السكان الأبرياء منذ إنشاء الحكومة الانتقالية، والتي لم يعد لها أي تبرير سياسي وتصم آذاها عن المطالبة بالتفاوض ووقف إطلاق النار. وينبغي أن تمارس ضغوط مماثلة على البلدان التي تجند وتدرب أو تكون مناطق عبور أو تجمع للجبهة والقوات. وقد تقدمت الحكومة إلى البلدان باقتراحات محددة للتعاون والتشاور، وسوف تواصل ذلك العمل.

وأخيرا، تعيد حكومة بوروندي تأكيد رغبتها في التفاوض على وقف لإطلاق النار مع قوات جبهة الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية، وفي مواصلة الحوار مع كل البلدان المجاورة ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا، بقصد البحث معا عن أسرع الطرق لإعادة السلام إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى برمتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بوروندي على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي.

والمتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل نيجيريا. فأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هارت (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): إن الوفد النيجيري مغتبط للغاية لأن يرى بلدنا الشقيق، مالي، ويراكم، سيدي، صديقنا السفير مختار عوان رئيسا لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. ولدينا ثقة تامة في مقدرتكم وكفاءتكم وفي نجاحكم في توجيه أعمال المجلس.

ونود في السياق نفسه أن نشيد بالسفيرة باتريشيا دوران ممثلة جامايكا للطريقة الفاعلة التي أدارت بها أعمال المجلس في الشهر المنصرم.

إن مناقشة اليوم لتقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/1072) تحظى بالترحيب الكبير من وفدنا. فهذه المناقشة تتيح لنا فرصة لتبادل آرائنا بشأن الاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية التي تخص من الناحية الشرعية شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، وما يتبع هذا الاستغلال من صراعات عرقية في منطقة البحيرات الكبرى.

ونحن ننظر بارتياح إلى الملاحظة الواردة في الفقرة ١٠ من التقرير التي تفيد أن تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغض النظر عن النظام السياسي أو السلطة الحاكمة ظلت بشكل منهجي تسيء استخدام مواردها الطبيعية والبشرية إلى درجة أن تحول البلد المعروف بثرواتها الطبيعية الهائلة في أوائل التسعينات إلى واحد من أشد البلدان فقرا ومديونية. وهذا أمر مؤسف في الواقع. كما أن من الصحيح أن معظم البلدان في أفريقيا التي وهبت موارد طبيعية كالذهب والماس والنفط، تعاني أيضا من مصير مماثل من الاستغلال غير المشروع لثرواهّا المعدنية بما يضر بتلك البلدان وشعوبها.

وفي بعض البلدان، ومنها سيراليون وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية نجد أن الموارد الطبيعية المتاحة

والتي كان من الممكن أن تدفع النمو الاقتصادي والتنمية قدما، أصبحت تستخدم في مكافأة القادة العسكريين الذين يشنون الحروب للفوز بالسيطرة على تلك الموارد. وهؤلاء العسكريون يحصلون على مزايا هائلة عن طريق المنح العشوائي للامتيازات إلى أصدقائهم تلبية لاحتياجاتهم وطوارئهم السياسية الضاغطة. وترتب على هذا أن أصبحت هذه البلدان، بشكل متزايد، بلدانا فقيرة نتيجة للفساد المستشري وللمحاباة والتهرب من المسؤولية.

وتؤكد الفقرة ٥٦ من تقرير الفريق وجود صلة بين استغلال الموارد واستمرار الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وظلت الصلة قائمة بين ظهور جماعات شتى متمردة ومنشقة، منها مثلا، قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، وحركة التحرير الكونغولية، والماي ماي من ناحية والكفاح من أجل السيطرة على موارد من قبيل الكولتان والذهب والماس في منطقتي بيني وبافواسندي وفي مناطق أخرى من الكونغو.

غير أن ما هو أدهى أن بعض البلدان المجاورة، وفقا للتقرير، تدعم هذه الجماعات المتمردة وذلك أساسا بسبب إغراءات الحصول على امتيازات لاستغلال تلك الموارد المعدنية.

ووفدي قلق إزاء الرؤى الواردة في الفرع خامسا من التقرير، التي تتناول التطورات الأخيرة وآثارها، ولا سيما ما يتصل منها بالدورين المنسوبين إلى زمبابوي ورواندا في الكونغو وآثارهما على شواغل رواندا وبوروندي الأمنية، وعلى إطالة زمن الحرب. ونريد أن نقول إن هذه التطورات، لو تأكدت – لن تكون في صالح رغبتنا الجماعية في السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وللمشاكل في جمهورية الكونغو الديمقراطية أوجه متعددة لا يمكن تناولها بمعزل عن بعضها البعض. ولا بد أن تراعى في الحل المشاكل الأكبر وهي السلام والأمن بصفة عامة في منطقة البحيرات الكبرى بأكملها. ولذلك نرى ضرورة بذل جهود متضافرة لتطمين البلدان المجاورة، كأوغندا ورواندا وبوروندي بأمن كل منها، وبغير هذا الجهد الجماعي لا يمكن وقف تهريب الموارد المعدنية عبر الحدود المسامية. وفي هذا السياق فإن نيجيريا تؤيد التوصية الواردة في التقرير والتي تشدد على ضرورة أن تضع البلدان الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى ضوابط فعالة وآليات قانونية لمعالجة مسألة تهريب الموارد.

كذلك يرى وفدي أن تؤدي مؤسسات بريتون وودز والمانحون الدوليون دورا فعالا في المساعدة على إعادة بناء اقتصاد المنطقة بضخ الأموال القابلة للاستثمار في مجال البنى الأساسية والتنمية عامة.

وتؤيد نيجيريا بالتالي دعوة الفريق للمانحين الدوليين إلى النظر في تقديم برنامج شامل لتمويل التنمية في المنطقة إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن.

وتؤيد نيجيريا التوصية الداعية إلى إعلان التوقف طوعاً لفترة محددة من الزمن عن شراء واستيراد منتجات ثمينة، من قبيل الكولتان والماس والذهب والنحاس والكوبالت والخشب والبن، التي يكون منشؤها المناطق التي يوجد فيها حالياً قوات أجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيكون هذا بالإضافة إلى توحيد شهادات المنشأ بالنسبة للموارد المعدنية المستخرجة من هذه المناطق، المزمع أن يقوم برصدها مجلس الماس العالمي، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوان والنبات البرية المهددة بالانقراض.

وختاماً، يحث وفدي مجلس الأمن على النظر في فرض جزاءات على أي بلد ينتهك القرار المتعلق باستغلال الموارد المعدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبما أن شعب

جمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيق يتلهف على الحصول على مساعدة مجلس الأمن، نحث المجلس على إيلاء الاهتمام العاجل لهذه المسألة بهدف إيجاد حلول دائمة للمسألة المثيرة للقلق المتعلقة بالاستغلال غير القانوني للثروة التي وهبها الله لهذه البلدان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل زامبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موسامباتشيمي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئكم يا أخي من جمهورية مالي العظيمة على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر.

واسمحوا لي أيضاً بتوجيه الشكر إلى سلفكم، سفيرة جامايكا دورانت، التي أدارت مداولات المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

واسمحوا لي بإضافة إلى ذلك بأن أعرب عن الترحيب بحضور الوزراء من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومستشار رئيس جمهورية رواندا، وبالبيانات التي أدلوا بها. فقد أعانت مشاركتهم في المداولات عصر اليوم على توضيح عدد من المسائل.

وأود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جارتنا، جمهورية الكونغو الديمقراطية. فعقد هذه الجلسة دليل آخر على استمرار مجلس الأمن في تصميمه على كفالة التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقتنا برمتها. ولهذا السبب قدمت جمهورية زامبيا مساعدتها الكاملة للفريق تسهيلاً لأعماله خلال زيارته لبلدنا.

وأود أن أؤكد لكم أيضاً يا سيدي الرئيس أن حكومة جمهورية زامبيا ستواصل تعاونها الكامل معكم ومع أعضاء مجلس الأمن الآخرين في جهودكم النبيلة.

وليس سراً أن الحكومة الزامبية تعلق أهمية كبرى على جميع الجهود المبذولة لضمان استتباب السلام والاستقرار في منطقتنا. وقد أدت حكومتي دائماً دوراً رئيسياً في هذه الجهود في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبدى المجلس والمجتمع الدولي بوجه عام التقدير لمساهماتنا. والجهود التي يبذلها رئيس جمهورية زامبيا السيد فريدريك ج. ت. تشيلوبا وما يقوم به من تضحيات شخصية سعيا لتحقيق السلام والاستقرار في الكونغو معروفة وموثقة جيداً، ولا سبيل إلى إنكارها. فقد فعل كل ما في وسعه لدفع قضية السلام قدماً للأمام.

لذلك فإن وفدي يشعر بخيبة أمل بالغة إزاء التعليقات الواردة عن بلدي في الإضافة لتقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تتضمنه الوثيقة S/2001/1072. ذلك أن الفريق يذكر ادعاءات خطيرة لا تدعمها أي أدلة ضد بلدي، دون مجرد الاعتراف بالتضحيات الهائلة التي قدمتها زامبيا ولا تزال تقدمها بحثاً عن السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والفريق في هذا التقرير يلمّح في الواقع إلى أن زامبيا تقوض جهودها الخاصة وجهود المجتمع الدولي لإحلال السلام في ربوع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واسمحوا لي من فضلكم بتناول بعض المسائل التي يثيرها الفريق. ففي الفقرة ١١١، يدعي الفريق أن:

”زامبيا لا تكاد تقدر على مراقبة مخيمات اللاجئين الموجودة على أراضيها، والتي تتم فيها الأنشطة التدريبية على القيام بعمليات توغّل انطلاقاً من هذه الأراضي“.

فهذا ادعاء خطير. وهو يلقي بظلال من الشك الخطير على سيادة بلدنا وكذلك على قدرة مؤسساتنا الأمنية على إدارة مهامها القانونية أو تنفيذها. ولا نعرف كيف توصل الفريق إلى هذا الاستنتاج، لأنه، ودعوني أخبر المجلس بذلك، لم يضطلع بزيارة مخيم واحد للاجئين خلال جميع المرات التي كان فيها في زامبيا. و لذلك فنحن نعجب للسبب الذي دعا الفريق دون علم بالحقائق إلى أن ينظر نظرة سلبية إلى قدرة زامبيا. وهذا أمر لا يمكن قبوله.

فمسؤولية الإشراف على مخيمات اللاجئين وتنظيمها وإدارتها تقع على عاتق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة المتصلة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، التي تلتزم بها زامبيا التزاماً صارماً. ويوفر البلد المضيف الأمن للاجئين والمواطنين على حد سواء.

والمفوضية تعمل في زامبيا منذ أكثر من ٣٠ عاماً. و لم تصدر منها قط خلال تلك الفترة أي شكوى من افتقار زامبيا إلى القدرة على توفير الحماية العسكرية أو حماية الشرطة. وبالمثل، لم تشك المفوضية قط من أن اللاجئين يقلون عن المواطنين والمقيمين والعمال الموسميين والسياح والزوار من حيث التمتع بحقوقهم. ومن ثم فإن هذا البيان بعيد عن الحقيقة.

وتستضيف زامبيا في الوقت الراهن أكثر من ٠٠٠ ٢٧٠ لاجئ، يقيمون في مستوطنتين وأربع مخيمات تحت إشراف المفوضية. ولو كان صحيحاً أن التدريب العسكري يجري في هذه المخيمات، كما يزعم الفريق، لخلصنا من هذا إلى أن الأمر يجري بعلم المفوضية الكامل. ونعرف بطبيعة الحال أن هذا ليس صحيحاً.

وما برح الصراع الطويل الأمد في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية يولد أعداداً كبيرة من اللاجئين الذين تؤويهم زامبيا. وكما هو موضح في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الوارد في الوثيقة A/56/12، فإن زامبيا هي البلد الأكثر تضرراً من تدفق اللاجئين من هذين البلدين. وبسبب تمسكنا باتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجئين، يواصل بلدي تحمل عبء رعاية اللاجئين الثقيل. وعلينا أن نعترف، للأسف، بأن وصول اللاجئين المدنيين غالباً ما يصحبه دخول عناصر مسلحة ومقاتلين سابقين في البلد. وتشكل هذه الحالة تهديداً بالغ الخطورة لأمن السكان المحليين وللاجئين المدنيين أنفسهم.

ولمواجهة هذا الوضع، تقوم حكومة زامبيا، بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بنزع سلاح أولئك الذين يجري تعريفهم كمقاتلين سابقين وعزلهم وإرسالهم إلى مخيمات للاجئين تسمى أكويمي، تقع في الجزء الشرقي من البلد، بالقرب من الحدود مع ملاوي وبعيدا عن حدود أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعيدا عن مخيمات اللاجئين المدنيين. وأود أن أبلغ بأن مخيم أكويمي يؤوي حاليا ٢٧٨ ٢ مقاتلاً سابقاً، تقوم اللجنة الوطنية لدراسة الأهلية بتصنيفهم بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وأود أن أبلغ المجلس بأن هذه المعلومات كانت ومازالت متاحة لا من الحكومة الزامبية وحدها، وإنما من المفوضية أيضا. وكان بمقدور الفريق أن يحصل على هذه المعلومات لو أنه طلبها. وإن المرء ليعجب لماذا عندما توجد الحقائق يقرر الفريق أن يلمح إلى غيرها وأن يرسم صورة خاطئة تماما؟

ويحوي المرفق الأول للإضافة لتقرير الفريق قائمة بالبلدان التي زارها الفريق والمسؤولين الذين قابلهم. وفي الصفحة ٥١، كان من الواضح أن الفريق التقى برئيس جمهورية زامبيا، السيد شيلوبا وأربعة من الوزراء في الحكومة منهم وزيرا الدفاع ووزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية؛ والأمينان الدائمان لوزارتي الخارجية والمعادن والتنمية المعدنية. وقد أصبنا بالصدمة كأمة إذ نلاحظ أن التقرير يفيد في الفقرة ١١٤ بعدم تعاون حكومة جمهورية زامبيا.

وأود أن أطرح الأسئلة التالية، أين هو عدم التعاون في حين أن الفريق التقى بالشخص الذي يشغل أعلى منصب في البلد - أي الرئيس - والوزراء الذين تتعلق وظائفهم بزيارته؟ أين هو عدم التعاون في حين أن حكومة جمهورية زامبيا أكدت أن الفريق التقى بكل من طلب لقاءهم؟ أين هو عدم التعاون في حين أن حكومة جمهورية زامبيا أكدت أن الفريق زار الأماكن التي كان يريد زيارتها؟ أين هو عدم التعاون بينما وفرت الحكومة وسائل النقل وغيرها من التسهيلات للفريق؟

إن بلدي بمشاركته أطول الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية كان الأسوأ تضررا من اتساع الصراع. وزامبيا لا تنتظر أن تجني أي شيء من هذا الصراع. الواقع أن الصراع يضر برفاه الزامبيين. وقد أدى التدفق المستمر للاجئين وتزايد انعدام الأمن على طول الحدود إلى تمزيق حياة شعبنا. هذه الحالة لا تروق لنا وهذا ما كان ينبغي للفريق أن يعرفه وما يجب عليه أن يعرفه.

لقد ساندت زامبيا دائما الأفرقة الموفدة من مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة وتعاونت معها. وقد يسَّرنا لهم سلاسة عملهم في البلد وكفلنا إزالة جميع العقبات التي تعترض طريق عملهم. وكانوا أحراراً في الذهاب حينما يشاؤون وفي رؤية من يشاؤون.

ووفدي مقتنع بأن الولاية التي منحت لهذا الفريق ولاية نبيلة وتم أداؤها بحسن نية. وفي اعتقادنا أنه لو أُحسن تركيزها، لأمكن للفريق أن يسهم إسهاماً إيجابياً نحو تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أن نغمة ومحتوى التقرير فيما يتعلق بزامبيا يخلقان عامل ريبة وشك يمكن أن يشعل موقفا قابلا للاشتعال بالفعل. لقد استثمرنا بالفعل الكثير في السعي لتحقيق السلام. ولا يجوز لنا أن نسمح للجهد الذي بذلناه وللتقدم الذي تحقق بشق الأنفس أن يقوضهما أناس لهم أهداف وخطط مختلفة.

ولذا، فإننا نشعر بالانزعاج إزاء هذه الاتهامات التي لا سند لها، فإذا كانت لدى الفريق معلومات كما يدعي في الفقرة ١١١ بأن هناك موارد كنغولية متنوعة تقوم بعبور زامبيا بشكل غير مشروع، فكان الشيء اللائق والنبيل الذي يتعين عليه أن يفعله هو إبلاغ حكومتي حتى يمكن إنفاذ الاجراءات الرقابية اللازمة.

ولذلك تتحدى حكومتي الفريق أن يقيم الدليل على هذه المزاعم التي ظهرت في التقرير. فإذا لم يفعل ذلك، فإننا نطالبه بسحبها وتقديم اعتذار. وإننا نطالب بذلك لأننا نؤمن بالشفافية؛ ونؤمن بالموضوعية والنزاهة واللعب النزيه. وأود أن أؤكد للمجلس أننا سنقدم مساعداتنا دائما للأفرقة الأخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل ناميبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ثيرون (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أراكم، سيدي، تترأسون أعمال المجلس. وأود أن أشكركم على قراركم بعقد هذه الجلسة البالغة الأهمية. كما أود أن أهنئ السفيرة دورانت سفيرة جامايكا على

اسلوبها الممتاز في إدارة أعمال المجلس أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ولاسيما التركيز على الحالات السائدة في أفريقيا.

وأود أيضا أن أشيد بحضور جميع الوزراء في هذه الجلسة.

يود وفدي أن يكرر الشكر والتقدير للسيدة با-إنداو لتقديمها في نيسان/أبريل التقرير المتعلق بالحقائق المثيرة للقلق عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمشفوع بالتوصيات المقدمة في هذا الصدد. كما نرحب بالإضافة التي تتضمن مزيدا من المعلومات التي أعدها السفير قاسم وفريقه. وقد قدمت ناميبيا رداً رسمياً على الاضافة إلى مجلس الأمن.

إن تأييد ناميبيا لإنشاء الفريق وولايته كان هدفه ومازال المساعدة على إنهاء نهب الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو، التي تستخدم لإذكاء الصراع.

وينبع دعمنا من رغبة قوية في صون سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. ولهذا، قدمت حكومة جمهورية ناميبيا جميع المساعدات اللازمة في المناسبتين اللتين زار الفريق فيهما ناميبيا وتعاونت معه تعاونا كاملا، فيسرت اجتماعاته مع جميع السلطات الحكومية ذات الصلة، كما طلب. وفي هذا الصدد، نرحب بإعراب الفريق عن امتنانه للتعاون الممتاز، كما جاء في مرفق الإضافة. وترحب ناميبيا بالتمديد المقترح لولاية الفريق وتتعهد بمواصلة التعاون معه.

إن عدوان أوغندا ورواندا السافر على جمهورية الكونغو الديمقراطية، وما صاحبه من معاناة وصعوبات سببها لشعب ذلك البلد، زادت من استفحالهما عمليات السرقة والنهب المنظمة للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في البلد، تلك العمليات التي ارتكبتها نفس القوات المسؤولة عن الغزو. والآثار المفجعة لهذه الجرائم واضحة تماما في تقرير الفريق وفي التقارير الأخرى عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا.

ومما يؤسف له أن الحالة تستمر الآن دون عقاب ومن الواضح أنها تتصل اتصالا مباشرا باحتلال ذلك البلد. وهذه البلدان التي تنتهك سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية تصر على تحديها لقرارات مجلس الأمن، وبخاصة القرارين ١٣٠٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٦ (٢٠٠١).

ومن المفيد أن نرجع إلى الإحصاءات الموضحة جيدا في التقرير الرئيسي، التي تبين التفاوت بين إنتاج لمعادن والموارد الأخرى في تلك البلدان وصادراتها. بل وعلى وجه الخصوص، فإن الفريق استنتج في الفقرة ١٢٥ من نفس التقرير أن اقتصادات رواندا وأوغندا تنتفع ماليا من الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويشير الفريق بكل حق إلى أنه على خلاف الاستغلال غير القانوني الذي تقوم به بلدان تنتهك سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن حكومتها، التي لها الحق مثلها مثل أية دولة ذات سيادة، اعتمدت في بعض الحالات على الدخل من مصادر البلد لمساعدتها في دفاعها ضد المعتدين عليها. ويعترف الفريق في الإضافة بأن معظم معاملات هذه البلدان التي جاءت لكي تدافع عن جمهورية الكونغو الديمقراطية جرت متمشية مع التعاون الاقتصادي العادي بين الدول ذات السيادة. فقد جرى تنفيذ هذه المعاملات من خلال إنشاء مشاريع مشتركة وغيرها من الممارسات التجارية المعترف بها.

ويرحب وفد بلادي بالتوصيات الواردة في التقرير، التي تهدف إلى إنهاء الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، لا يستطيع وفد

بلادي أن يؤيد التوصيات الواردة في الإضافة التي تحاول التشكيك أو بث الريبة في القرارات السيادية التي اتخذتها الحكومة الشرعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا، فإن وفد بلادي لا يقبل التوصية بأن ينشئ مجلس الأمن هيئة لاستعراض حقوق الامتياز التي أعطتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أو الاتفاقات التجارية التي عقدتها أو العقود التي أبرمتها.

وأود أن أدلي الآن ببعض التعليقات المحددة حول فائدة تقارير الفريق وأن أسجل بعض المخاوف التي يشعر بها وفد بلادي.

بينما نرحب بالنتائج التي توصل إليها الفريق، نرى في بعض الأحيان أنه يبدو ممانعا في القول بأن بلدا معينا لم يكن مستغلا على نحو غير قانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى حيثما قدمت أدلة دامغة على ذلك. فكما أثبت الفريق بطريقة قاطعة من خلال نشر إحصائيات قدمتها الحكومات بنفسها، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية، أن رواندا وأوغندا متورطتان في الاستغلال غير القانوني للموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان من الممكن استخدام نفس النوع من المعلومات والإجراءات لإثبات عدم انتفاع بلدان أخرى من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفضلا عن ذلك، بينما يذكر الفريق بإسهاب في الإضافة المعاملات المتعلقة باستغلال الموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلافا لولايته، وهي التحقيق في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في ذلك البلد، فإنه يبدو أن الإضافة لم تركز إلا على البلدان الواقعة في أفريقيا. وكان مما يزيدنا علما أن يكون لدينا تفهما أوسع نطاقا للصفقات التجارية التي تشترك فيها أطراف من خارج أفريقيا بغرض استغلال الموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، فإن الإشارة في الإضافة إلى القرار الشخصي لفخامة الرئيس نوجوما إشارة خاطئة. فرغم أن ذلك لا صلة له لولاية الفريق، أود أن أشير إلى أن قرارات حكومة جمهورية ناميبيا تتخذ وفق الإجراءات المحددة في دستور جمهورية ناميبيا، وأن هذه الإجراءات كانت متبعة بالكامل عند اتخاذ هذا القرار.

وأود أن أكرر مرة أخرى ما قد ذكرناه في هذه القاعة، وهو أن مشاركة ناميبيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت بناء على الدعوة التي وجهتها الحكومة الشرعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولم تكن لاستغلال الكولتان أو الذهب أو النحاس أو الكوبالت أو الماس أو الأخشاب أو أية موارد أخرى في ذلك البلد.

وتؤكد ناميبيا مرارا وتكرارا ضرورة احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية وسيطرتها على مواردها الطبيعية. وإن لم يوضع حد للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فسيقضى على جهود مجلس الأمن في ذلك البلد. وقد حدد تقرير فريق الخبراء بوضوح الصلة بين غزو جمهورية الكونغو الديمقراطية ونهب مواردها واستمرار الصراع. وهذا في صميم ولاية الفريق ويجب على مجلس الأمن ألا يغفل هذه الصلة الهامة.

وختاما، يود وفد بلادي أن يؤكد لمجلس الأمن ضرورة ضمان الانسحاب العاجل للبلدان التي غزت جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى إذا كان ذلك يعني اتخاذ تدابير إضافية فيما يتعلق بولايته بمقتضى الميثاق. وأية تدابير إضافية يقررها المجلس يجب أن تتضمن دفع البلدان الغازية تعويضات لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يمكن

للمجلس أن يقبل التجاهل المستمر لقراراته، حيث أنه يخاطر بإيقاع ضرر خطير بمصداقيته إذا سمح بذلك.

لقد كانت لفريق الخبراء ولاية هامة. والشعوب الكونغولي المحاصر يعتمد على مجلس الأمن لكي يساعده على إنهاء نهب موارده ومعاونته في تحقيق السلام في بلده.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

والمتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل اليابان. وأودعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ياماموتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لوفد بلادي لكي يشارك في المناقشة التي تجرى اليوم حول هذه القضية الهامة. وأود أن أشكر فريق الخبراء أيضا على إصدار هذه الإضافة المتزنة جدا لتقريره عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، لا في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل في مناطق العالم الأخرى كذلك، يتسبب في تكرر نشوب عمليات القتال المباشر ويشكل عقبة رئيسية في سبيل تسوية الصراعات. وكما أكدت اليابان في بيانها أمام هذه الهيئة. فإن هذا الاستغلال يجب أن يوقف.

وتحقيقا لهذا الهدف، تشارك اليابان في مناقشات عملية كيمبرلي، التي تعالج مشكلة الصراع على الماس. وقد تلقى المجتمع الدولي من خلال هذه العملية دروسا تتعلق بكبح جماح الاستغلال غير القانونين للموارد الطبيعية من أجل منع نشوب الصراعات، بينما يحمي في نفس الوقت الاستغلال المشروع للموارد الطبيعية من أجل تعزيز التنمية.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة، ترجو اليابان الأخذ بالنقطتين التاليتين جيدا في الحسبان عندما ينظر مجلس الأمن في التوصيات الواردة في الإضافة.

أولا، يجب على البلدان المنتجة والبلدان المستوردة أن تتحمل مسؤوليتها وأن تلتزم بكسر حلقة الصراعات والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وهذا الوعي بالمسؤولية سيوفر بيئة يتشجع فيها المجتمع الدولي على الاضطلاع بمبادرات طوعية لوقف التجارة غير المشروعة.

ثانيا، ومع اقتراب الصراع من نهايته، بدأت عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وكذلك جهود إعادة تعمير وتأهيل جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولدعم تلك الجهود، فمن الأهمية الحيوية حماية الاتجار المشروع بالسلع الأساسية الأولية. وكما تشير الإضافة الملحقة بالتقرير فإن المواد التي يجري استغلالها والاتجار بها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تقتصر على الكولتان والماس، بل تتضمن أيضا الذهب والنحاس والكوبالت والخشب. ومع ذلك، ولأن هذه السلع الأساسية الأولية تشكل مصادر دخل مهمة بالنسبة لجهود جمهورية الكونغو الديمقراطية لبناء الدولة، فإذا اتفق المجتمع الدولي على أن الاتجار غير المشروع بهذه المواد لا بد من تقييده بضوابط، فينبغي أن يتم ذلك بطريقة لا تضر بعملية إعادة تنشيط الجهود الاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى المجتمع الدولي، في هذا الصدد، أن يولي الاهتمام الواجب لحماية الاستغلال المشروع للسلع الأساسية الأولية في ذلك البلد، والاتجار بها بشكل مشروع.

وكما أكدنا في بياننا في أيار/مايو الماضي، فإن العلاقة بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وإطالة أمد الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتعين النظر

إليها في السياق الأوسع لتوطيد السلام في كل ربوع المنطقة، الأمر الذي يتطلب اتباع نهج شامل ومتكامل. وبالتالي، أود أن أؤكد على أهمية عقد مؤتمر دولي للسلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، حسبما يوصى به في إضافة التقرير؛ إلى جانب قيام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتعجيل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فسوف يساعد ذلك على تهيئة المناخ المؤاتي الذي تستطيع البلدان المعنية أن تناقش فيه السبل الكفيلة بتأمين حدودها.

وأخيرا أقول إن الاجتماع الوزاري للتحضير لمؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية تم انعقاده في طوكيو في ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر. والبيان الرئاسي الذي صدر في ذلك الاجتماع رحب باعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، باعتبارها مظهرا لالتزام الزعماء الأفارقة بالقيادة والمساءلة الفعالتين. وتلك الشراكة الجديدة تجسد مبدأي الشراكة العالمية والملكية. وأود أن أشدد على أهمية هذين المبدأين في سياق التصدي للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والصراع المستمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لرئيس فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد محمود قاسم، ليرد على الملاحظات التي تم الإدلاء بها والأسئلة التي أثيرت.

السيد قاسم (تكلم بالانكليزية): نظرا لتأخر الوقت، سأقتصر على الرد على بيانين من البيانات التي أدلي بها صباح اليوم، وأحد البيانات المدلى بها في هذه الجلسة المتأخرة.

لقد قال وزير خارجية زمبابوي إن وجود زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو جزء من تنفيذ اتفاق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للدفاع المتبادل، وإن ذلك كان بناء على دعوة مباشرة من الحكومة السيادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن التدخل العسكري لزمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية تم في بدايته تحت ذريعة تنفيذ ترتيبات الدفاع المتبادل للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. إلا أن طبيعة هذا الوجود حاليا هي التي تهم الفريق. فهل الوجود العسكري لزمبابوي اليوم يشكل جزءا من ترتيبات الدفاع المتبادل، أم أنه قد تطور إلى شيء آخر بعد ما تراجع مستوى الصراع؟ وإذا كان وجود زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل عبئا على مواردها المحدودة، فلماذا تستمر فيه. ولماذا لم يحدث تخفيض في عدد القوات بما يتماشى مع مستوى الصراع؟

وواصل الوزير كلامه مؤكدا على أن أنشطة زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي علاقات تجارية ثنائية مشروعة بين بلدين ذوي سيادة. وزمبابوي لا تخفي أنها تمول وجودها في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال مشاريعها المشتركة مع الحكومة الكونغولية. وأنشطة زمبابوي التجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتم على أساس ترتيبات عقدت مع الحكومة الكونغولية في كينشاسا. وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها. فهل هي قانونية. هذا أمر آخر.

وحتى نُحسِن فهم هذا الموضوع، علينا أن نطرح على أنفسنا الأسئلة التالية: هل كانت الظروف التي أنشئت فيها هذه الأنشطة التجارية طبيعية؟ وهل تعتبر هذه الأنشطة قانونية من وجهة نظر القانون الكونغولي الذي ينحى جانبا في معظم الأحيان؟ وهل تنم طبيعة هذه الأنشطة عن

العلاقات التجارية الثنائية المقبولة بشكل عام؟ ومن حيث شروط السوق العادلة، هل قيمة مكاسب زمبابوي من الأنشطة التجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعكس حجم استثماراتها المتواضعة. إن الإجابة عن هذه الأسئلة هو بالطبع لا.

ففيما يتعلق بظروف الاتفاقات المبرمة، يود الفريق أن يذكر فقط بالتوقيع على العقود التي تنقل ملكية شركة كابابينكولا للتعدين إلى رجل الأعمال الزمبابوي جون بريدنكامب. لقد تم ذلك التوقيع في فندق ''جراند أوتيل'' في كينشاسا في حضور جميع كبار مسؤولي الإدارة في شركة "Gécamines"، وكذلك كبار ضباط القوات المسلحة الزمبابوية. والطرف الزمبابوي الذي أعد العقد، لم يسمح لأحد بأن يغادر الفندق قبل التوقيع على العقد دون أي تعديل. أما بالنسبة لمسألة احترام القانون الكونغولي فيما يتعلق بالامتياز الذي حصلت عليه زمبابوي، فلا يود فريق الخبراء سوى التذكير بصفقة شركة "Sengamines". كما أن شرعية الحكومة الكونغولية التي كانت تتفاوض مباشرة وتمنح الامتيازات لصالح شركة "MIBA" للتعدين، يجدر النظر فيها بجدية - حتى على افتراض أن الحكومة الكونغولية يحق لها ذلك لكونها شريكا في "NIBA". ومع ذلك، فإن الحكومة الكونغولية لم تستشر "Sibeka"، وهي الشريك الآخر في "MIBA"، عندما قررت منح "Sengamines" أفضل امتياز للأراضي. وبغض النظر عن شرعيتها، فكيف يمكن اعتبار ذلك سلوكا تجاريا مقبولا بشكل عام؟

وفيما يتعلق بقيمة الاستثمارات، فإن الإضافة تبين بوضوح أن دور زمبابوي لم يوفر رأس المال ولا الأرض، ولا حتى روح المبادرة في تنظيم المشاريع التجارية.

وهذا يقودنا من ثم إلى أهم سؤالين لهما صلة بالموضع هما: أولا، هل تتأثر الأنشطة التجارية التي تقوم بها زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية سلبا لو لم يكن لها وجود عسكري في البلد؟ وثانيا، هل ترمي سياسات وأعمال زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إطالة أمد الصراع بغية كفالة استمرار هذا الوجود العسكري من أجل حماية أنشطتها التجارية؟ الجواب على كلا السؤالين هو: نعم.

وعلى المرء مجرد أن ينظر إلى المناطق التي تنتشر فيها قوات زمبابوية حتى يدرك أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لامتيازاتها. والمساعدة التي تقدمها زمبابوي إلى قوات الدفاع عن الديمقراطية، وهذا موثق في الإضافة، تعطي مثالا واضحا عن كيفية اتخاذ هذا البلد بنشاط خطوات ترمي إلى إطالة أمد الصراع.

وأخيرا، إذا استمرت حكومة زمبابوي في موقفها من قانونية هذه العقود والامتيازات، حينئذ ستكون هي الدولة الأولى التي ترحب بإعادة النظر في أنشطتها التجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وإعادة النظر في هذه العقود، تحت إشراف طرف ثالث وفي جو من الشفافية، من شأنها أن تعيد تأكيد طابعها. وهذا سيمكن كلا من زمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الدخول حينئذ في علاقات تجارية سليمة ولا شك فيها ومستدامة في ظل أحكام السوق النزيه. وهذا تطور من شأنه بلا شك أن يكون لصالح شعبي الكونغو وزمبابوي.

وبالانتقال إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، الذي ادعى بأن حكومته تتعاون مع الفريق، أقول إن الفريق في الواقع لم يفهم لماذا أظهرت الحكومة التنزانية هذا القدر الكبير من العداء - أكرر، هذا القدر الكبير من العداء - تجاه الفريق بصرف النظر عن حقيقة أن الحكومة التنزانية عينت مسؤولين منخفضي إلى متوسطي المستوى للاجتماع مع الفريق. وكان هؤلاء المسؤولون

ممتنعين بنشاط – أكرر بنشاط – عن إعطاء معلومات للفريق. أما بخصوص ادعائه بأن الفريق اتهم مصرف تترانيا مرتين باشتراكه في تهريب الماس بطريقة غير مشروعة، مصدره جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الفريق أحاط علما بموقف حكومة تترانيا، ولا سيما وجهة النظر الذي أفصح عنها حاكم مصرف تترانيا الذي اجتمع معه. وبناء عليه، أجريت تحقيقات أخرى كشفت مرة ثانية أن المعلومات الأولية المقدمة ما زالت صالحة. وفيما يتعلق بقضية مصرف تترانيا، فقد دللت الأدلة التي حصل عليها الفريق على أن ثمة أفرادا يعملون في المصرف يتسوقون بنشاط ألماسا مصدره جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان يحصل ذلك في حرم المصرف. ولدى الفريق معلومات عن ثلاث عمليات على الأقل أجريت هناك وكانت تتجه إلى انتويرب، فإلى امستردام، فإلى جوهانسبرغ.

أما فيما يتعلق بجمهورية تترانيا المتحدة، فسأتوقف عند هذه النقطة، حيث أنني للأسف لم اعتزم حقا الرد على ممثل زامبيا. ولكنني كنت مندهشا حقا عندما طرح على هذه الأسئلة المتعلقة بالتعاون أو عدم التعاون. وفي النهاية، طرح سؤالا يثير الدهشة للغاية: أين كان عدم التعاون عندما وفرت حكومتي وسيلة نقل للفريق؟ حسب علمي، الأمم المتحدة هي التي تصرف علىالنفقات الفريق – وليس أحد غيرها، بما في ذلك زامبيا.

وفيما يختص بعدم، التعاون، أو بمجرد قول كلمة عن هذا الموضوع. لقد شعر الفريق بالدهشة في اجتماعه المعقود في لوساكا إزاء حقيقة أن ما يعتبر معلومات عامة في الصحف لا يعطى بحرية للفريق. والرسميون الذين حضروا الاجتماعات إما كانوا مضللين أو مجرد غير متعاونين. وفي بعض الحالات، أشار صغار الرسميين بوضوح إلى أنهم غير مأذون لهم بالكشف عن أي معلومات للفريق. وتنبغي الإشارة أيضا إلى أنه رغم تحديد موعد مع الرئيس تشيلوبا، فقد علم الفريق لدى وصوله إلى لوساكا أن الاجتماع ألغي من طرف واحد. ولم يجر التحضير بسرعة لعقد اجتماع مع الرئيس تشيلوبا في الدقيقة الأخيرة قبل مغادرتنا إلا بعدما اشتكى الفريق إلى وزير الدولة إريك سيلوامبا عن عدم تعاون زامبيا. علاوة على ذلك، تلقينا معلومات إضافية بعد إتمام الإضافة كانت مطلوبة خطيا من حكومة زامبيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد قاسم على معلوماته الإضافية والأجوبة التي أعطانا إياها.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس المسألة قيد النظر.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٠.